

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات، مصنفة "C"

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة تيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 1.5 سنتيم عن يمين الصفحة وعن يسارها وهامش 1.5 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُرَدّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسؤولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الثالث عشر العدد 1 جوان 2022

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهوم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ. د. عيساني المجد

رئيس التحرير:

أ. د. مرسي رشيد.

نائب رئيس التحرير:

أ. د. علاق عبد القادر، د. دهقاني أيوب

سكرتير المجلة:

عرجان نورة

هيئة التحرير:

د. محي الدين محمود عمر د. بن رابع خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ. د. شريط عابدين، أ. د. روشو خالد، أ. د. سعادية الهواري،

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ. د. غربي بكاي، أ. د. شريف سعاد، د. يعقوبي قدوية، أ. د. مرسل مسعودة، أ. د. بن علي خلف الله، أ. د. رزايقة محمود، أ. د. دردار البشير، أ. د. فايد محمد، د. بوغاري فاطمة، أ. د. بوزيان أحمد، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد شرار، من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د. صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دياغين، سطيف: أ. د. بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مختار حبار، من جامعة سيدي بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن لكل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حري سليم، من جامعة حسنية بن بوعلوي، شلف: أ. د. حفصاوي بن يوسف، أ. د. موسى فريد، أ. د. بوراس محمد، أ. د. علاق عبد القادر، أ. د. روشو خالد، أ. د. مرسي مشري، أ. د. لعروسي أحمد، د. قزان مصطفى، أ. د. محمدي قادة، د. عيسى سماعيل، د. ضوفي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان، من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فثاك علي، أ. د. بومساحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابدين.

UNIVERSITE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson. أ. د. شريط عابدين.

كلمة مدير النشر

أيها القارئ الكريم:

يسرّ أسرة مجلة "المعيار المصنفة (C)" التي تصدر عن جامعة أحمد بن يحيى النشرية بتيسيسيلت أن تقدّم إليك العدد الأول من المجلد الثالث عشر وهي إحدى قنوات الجامعة العلمية، وقد اكتسبت مجلتنا قيمتها العلمية ومكانتها الأكاديمية بما تتسم به من مواصفات علمية وكذلك بفضل مجالاتها البحثية المتنوعة.

- تضمّ لجنتها العلمية أسماءً لها وزنها العلمي في الوسط الجامعي، من داخل وخارج الوطن.
 - تنوّع اختصاصات أعضاء لجنة القراءة، إذ تراوحت بين الأدب، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والحقوق والعلوم السياسية، والاقتصاد، والنشاطات الرياضية والبدنية، واللغات.
 - تنوّع تخصّصات أبحاث العدد إذ جاءت موزّعة بين اللغة والأدب والنقد، والعلوم الإنسانية، والحقوق والعلوم السياسية، والاقتصاد، والنشاطات الرياضية والبدنية، واللغات.
 - تمنح المجلة فسحة للمقالات المترجمة، وللأبحاث الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية).
- وتجدّد أسرة المجلة دعوتها لكلّ الباحثين بالالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية، ولهم منّا كل التقدير والعرفان.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني المجد

فهرس الموضوعات

20-09	Ethnic Borders and Identity Politicization in Algeria شيخاوي أحمد، جامعة سعيدة (الجزائر).
35 -21	التنمر الوظيفي في القطاع الصحي ملال خديجة، ملال صافية، مدوري وردة، مخبر البحث في علم النفس وعلوم التربية- جامعة وهران2 (الجزائر)
45-36	الأدب النسوي الجزائري: اضطراب المصطلح وفاعلية الحضور قردان الميلود ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).
63-46	المورد البشري وتحديات التغيير التنظيمي مصطفى حاج الله، عبد الفادر جراد ، جامعة يحي فارس المدية (الجزائر).
77-64	أهمية تطوير الشراكة الاقتصادية الجزائرية التركية لبناء تكامل إقليمي سلطاني محمد رضا، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).
100-78	سبل ترقية الاستثمار السياحي الوطني زلاطو نعيمة، .سدواي نورة، حداشي حكيم، جامعة تيسمسيلت، المركز الجامعي البيض، جامعة تيارت (الجزائر).
117-101	نظرة محمد العربي زبيري لواقع المدرسة التاريخية في الجزائر من خلال المصادر المطبوعة والالكترونية. سعيد جلاوي، جامعة البويرة (الجزائر).
139-118	دراسة تنميطية لعينة من المصاييح المكتشفة بالموقع الأثري ملاكو (ولاية بجاية) دموش سميرة ، معهد الآثار، جامعة الجزائر 2 (الجزائر).
147-140	ذاكرة الصحراء: حوار بين السردى والتاريخى من خلال "رواية تفاحة الصحراء" لمحمد العشرى. بلقاسم بعزیز، عمر بن دحمان. جامعة، تيزي وزو، (الجزائر).
160-148	الطلاق العاطفي قراءة في الأسباب والمظاهر وطرق التدخل بوشريط نورية، جامعة تيارت (الجزائر).
189-161	منظور الزمن وتأثيره على تبني استراتيجية مواجهة الضغوط النفسية في ظل وباء كورونا دراسة مقارنة بين طالبات الجامعة المصاب أحد آبائهن بكوفيد 19 وغير المصابين به عيسى رمانة، خالد بن عيسى، جامعة الوادي، جامعة تلمسان (الجزائر).
199-190	Literature reviews in sociological research Toual Abdelaziz, University of Djelfa, Algeria ,Toumi Belkacem ,Kheiri Nouh
217-200	تأثير الضغوط النفسية على أداء التلاميذ المتفوقين رياضيا أثناء عملية الإنتقاء في الرياضة المدرسية من وجهة نظر أساتذة التربية البدنية والرياضية في التعليم الثانوي. سي العربي شارف، مخبر القياس والتقويم، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).
238-218	تباين السلوك الإنجابي بين المناطق الجغرافية في الجزائر من خلال قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي السادس متعدد المؤشرات. شهرزاد طويل، جامعة تلمسان (الجزائر).
253-239	المورد البشري وفعالية المنظمة زروق علي، عبد الستار السحباني، جامعة تونس العاصمة (تونس).
270-254	توظيف مؤشرات تصنيف ويبومتر كس في تحسين ترتيب الجامعات

	راشدي عبد المالك، فارس شاشة، مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)
283-271	إسهام علماء المسلمين في ميدان علوم الطبيعة والحياة - نماذج من أدب التأليف والتصنيف - رمضان حسين، جامعة تيارت (الجزائر).
298-284	واقع جرائم الجنس اللطيف: تحليل سيميولوجي لصور من عمق المجتمع. لكحل صليحة، جامعة تيمسليت (الجزائر).
299-307	Women's Enabling Strategies in Algerian Non-Governmental Organisations: Religion Strategy Dieb Siham, Benneghrouzi Fatima Zohra, Mostaganem University (Algeria)
308-324	المعاملة الوالدية وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية القابلين للتعليم، برحاييل وهيبه، عتيق منى، جامعة عنابة (الجزائر)
337-325	متلازمة الدور القبلي والمذهبي في النزاع اليمني أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، جامعة عنابة (الجزائر)
350-338	وجوه الإعجاز القرآني عند الإمام ابن عطية ياسع لخضر بن ناصر، عبد الحميد الدايم، مخبر الدراسات الشرعية، جامعة تلمسان (الجزائر)
363-351	أدوات العطف بين التصور اللساني والبعد الحجاجي تجاني حبشي، جامعة الجلفة (الجزائر)
372-364	إحصائيات زوار المتحف العمومي الوطني سطيف في ظل فيروس كوفيد 19 (دراسة تحليلية). رزقي فهيمه، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
386 - 373	مساهمة الجباية البترولية في التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة 2000-2019 باستخدام تحليل المسار. بربر حفيظة، بولومة هجيرة، جامعة سعيدة (الجزائر)
402 - 387	النشر العلمي في البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP بين الاستخدام والإتاحة : الأساتذة الباحثين بجامعة الجلفة أنموذجا. المهوب كسكس، زينب بن الطيب، جامعة باتنة 1 (الجزائر)
421-403	تشخيص واقع خصائص المنظمة المتعلمة في جامعة المدية من وجهة نظر الأساتذة الباحثين هاجر ترغوين، رشيد سامي، جامعة المدية، جامعة تمنراست (الجزائر)
431 - 422	مهارات التفكير الميتماعرفي وعلاقتها باكتساب المعارف لدى طلبة معاهد التعليم والتكوين المهني -دراسة ميدانية-. لعزلي فاتح، بن نويوة سعيد، جامعة البويرة (الجزائر)
443-232	صناعة الزربية التقليدية ودورها في تفعيل التراث الثقافي في الجزائر-دراسة ميدانية بمنطقة قلعة بني راشد بولاية غليزان - بلفوضيل نصيرة، صفاح أمال فاطمة الزهراء، مخبر الدراسات الشرعية، جامعة تلمسان (الجزائر)
455-444	محركات الإغراء السردية في رواية كاماراد للكاتب الصديق حاج أحمد. نوال بومعزة، جامعة الوادي (الجزائر)
466-456	أزمة معبر الكركرات وتداعياتها على مسار التسوية الأممية في نزاع الصحراء الغربية 2020-2021. أسامة بوشماخ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)
479-467	فن السخرية وتجلياته في مسرحية القيل يا ملك الزمان لسعد الله ونوس. عمر كشيدة، نجلاء نجاحي، جامعة ورقلة (الجزائر)

496-480	المرافق الترفيهية والترفيهية في ولاية جيجل بين الواقع والمأمول. مدينة العوامة أنموذجا. عمر بوسكرة ، سليمة عبد السلام، سليمة بوخييط ، جامعة المسيلة (الجزائر)
510-497	آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس بعد 2010. نش حمزة ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)
525-511	آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس بعد 2010. نش حمزة ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)
540 - 526	بنية الفكر الاستشراقي في روايات أمين معلوف "رحلة بالداसार نموذجاً": إبراهيم بوخالفة، المركز الجامعي – تيبازة
551 -541	La professionnalisation du métier d'enseignant the professionalization of the teaching profession Hammoudi nabil , universite badji mokhtar.. Annaba, boudechiche nawal université chadli bendjedid. El-tarf.
568/ 552	قراءة في اتفاقية تريبس (TRIPS) ربيحي امحمد ، جامعة تيسمسيلت، لعروسي أحمد، جامعة تيارت
591 -569	Le potentiel touristique en Algérie entre la réalité et les attentes Tourism potential in Algeria between reality and expectations c-u Université Ali lounici, Blida 02, Khelifi amina Nadia rouchou , morseli abdellah tipaza.
601 - 592	بناء الحدث في رواية "دمية النار" لبشير مفتي شريط جميلة، جامعة، تيسمسيلت
615 - 602	عتبات الشواهد النصية عند إبراهيمي معلمة للارتقاء فوزية عزوز، المركز الجامعي مغنية
630- 616	الأسواق في فترة مابعد تخفيف قيود التباعد الاجتماعي في الجزائر- دراسة أنثروبولوجية بالسوق الاسبوعي لوادي أرهيو ميداني قدور، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ، علم الإنسان والتاريخ CNRPAH
644 - 631	عمارة المساجد في المغرب الأوسط بين القرنين 2-3 هـ / 8-10 م مزردى فاتح، جامعة البليدة 2
663 - 645	تقويم محتوى التعبير الشفوي وفق المقاربة النصية- دراسة ميدانية- الثالثة ثانوي أنموذجا شامي مليكة، جامعة، وهران 01، عبد الكريم بكري، جامعة، وهران 01
678 - 664	الدور التربوي للأسرة الجزائرية في تحقيق الأمن المجتمعي على ضوء تحديات العولمة الثقافية أمينة زرداني، جامعة سطيف 2، رضا شوادرة، جامعة سطيف 2
689 - 679	ظاهرة الاغتراب في الشعر الجاهلي بولعشار مرسل، جامعة تيسمسيلت، بوشيبة حبيب، جامعة غليزان
704 - 690	الحاجات النفسية لدى الطالب الجامعي في ضوء نظرية التقرير الذاتي قسم العلوم الاجتماعية جامعة أم البواقي هبازة مروي، جامعة سطيف 2، بوصلب عبد الحكيم جامعة سطيف 2
730 - 705	بطاقة الأداء المتوازن كآلية لتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية لمؤسسة صوفاكت

	قرومي الحسين، جامعة تيسمسيلت، واضح أحمد الأمين، جامعة تيسمسيلت، خروبي محمد فيصل، جامعة تيسمسيلت
1026 - 1010	مقاربة سوسيولوجية للكتابات الحائطية- دراسة ميدانية لعينة من شباب منطقة بومرداس- زعاف خالد، جامعة البويرة، حيتامة العيد، جامعة جيجل
1045 - 1027	جريمة ترك الأسرة من منظور قانون العقوبات الجزائري والفقهاء الإسلامي ليلي إبراهيم العدواني، جامعة المسيلة
1058 - 1046	التراث المعماري الحي في الجزائر وسُبل تثمينه وحمايته -خزان حديقة بارال سابقا بسطيف دراسة حالة- صالح الدين بلقيدوم، جامعة الجزائر 2، محمد المصطفى فيلاح، جامعة الجزائر 2
1075 - 1059	دور تقييم السياسة العامة في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر حمادي مصطفى، جامعة تيزي وزو، عمروش عبد الوهاب، جامعة بومرداس
1090 - 1076	مشكلات تلقي النحو العربي عند الناشئة متوسطة أحمد رضا حوحو (بسكرة) أنموذجا فوزية دندوقة، جامعة بسكرة، فطومة لحماضي، جامعة سوق أهراس، شهيرة زرناجي جامعة بسكرة

دور تقييم السياسة العامة في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر

The role of public policy evaluation in embodying good governance in Algeria

عمروش عبد الوهاب	حمادي مصطفى*
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس (الجزائر)	جامعة مولود معمري (الجزائر)
a.amrouch@univ-boumerdes.dz	mustapha.hammadi@ummto.dz

ملخص:	معلومات المقال
حوكمة السياسات العامة هي عملية تهدف إليها الكثير من دول العالم لذلك أصبح مطلب تقييم السياسات العامة مطلباً ملحاً على مستوى جميع دول العالم ، حيث تقوم الحوكمة على مجموعة من المؤشرات التي أقرها البنك الدولي والتي أضحت كل الدول تحاول الوصول إلى تحقيقها ، وتظهر أهمية السياسات العامة من كونها ظاهرة أضحت يهتم بها العديد من الباحثين في قطاع السياسة ، خاصة مرحلة تقييم السياسات العامة التي صارت محور النقاش للعديد من السياسيين والمواطنين ومحلي السياسات وغيرهم، ومن خلال ما سبق نتطرق إلى علاقة تقييم السياسات العامة بحوكمة السياسات العامة في الجزائر وأبرز معوقاتها التي تقف حائلاً أمام تفعيل الحوكمة .	تاريخ القبول: 16-02-2022 الكلمات المفتاحية ✓ التقييم ✓ السياسات العامة ✓ الفعالية ✓ النجاح
Abstract :	Article info
Public policy governance is a process that is aimed at many countries in the world. Therefore, the requirement to evaluate public policies is a pressing requirement in all countries of the world. Governance is based on a set of indicators approved by the World Bank, which all countries are trying to achieve. As a phenomenon that has become a concern of many researchers in the field of political science, especially the stage of evaluating public policies that have become the focus of discussion for many politicians, citizens, policy analysts and others . Through the foregoing, we address the relationship of public policy evaluation with the governance of public policies in Algeria, and the most prominent obstacles that	Accepted 2022-02-16 Keywords: ✓ Evaluation ✓ public policies ✓ effectiveness ✓ efficiency

stand in the way of activating governance.

1. مقدمة:

يعتبر الحكم الرشيد مطلباً يتطلع له العديد من المواطنين، فالحكم الرشيد يقوم على التشاركية الثلاثية بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني و الأجهزة الحكومية ، ففي حين تمتاز الدول الديمقراطية بتفعيل حقيقي لمبادئ الحكم الرشيد من مسائلة وشفافية وفعالية ، وفي المقابل لا تزال دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر لم تصل لتفعيل حقيقي للحكم الرشيد فيها ، ونفس الأمر بالنسبة لتقييم السياسات العامة حيث لم تستطع الدولة الجزائرية القيام بترسيخ حقيقي لمؤشرات التقييم نظرا لمجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث يهدف التقييم إلى تحديد نقاط القوة في السياسات الحكومية بغية تعزيزها ، ومن ناحية أخرى يهدف التقييم إلى تحديد نقاط الضعف في السياسات المنتهجة من أجل تصحيحها ومعالجة مواطن الخلل فيها وذلك لتحقيق الفعالية في المخرجات الحكومية .

كما أن للحكم الرشيد العديد من المؤشرات كالشفافية والمساءلة وغيرها من المؤشرات التي تسمح بقياس درجة الحكم الرشيد سواء في الدول الديمقراطية، أو دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر.

بينما تقوم السياسات العامة على مجموعة من البرامج والقوانين التي تهدف إلى مشكلة يواجهها أفراد المجتمع، حيث تستجيب السلطات العمومية لمشاكل المجتمع من خلال وضع سياسات في مختلف القطاعات كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة.

ويعتبر تقويم السياسات العامة مرحلة من مراحل السياسات العامة، تكون مواكبة لعملية تنفيذ وصنع السياسات العامة حيث تهدف إلى قياس مدى استجابة السياسات العام لمتطلبات رعايا السياسات العامة.

وتعتمد عملية التقييم على مؤشرات كمية وكيفية تكون سهلة القياس في ظل بيئة ديمقراطية، بينما تصبح صعبة التحديد في ظل بيئة غير ديمقراطية.

وتسند عملية تقييم السياسات العامة في الدول الديمقراطية إلى مراكز البحوث التي في ظل التطور التكنولوجي اكتسبت قدرة كبيرة على وضع تقييم حقيقي لمختلف قطاعات السياسات العامة في هذه الدول ، حيث يتم تحديد النقائص في السياسات العامة بأقل تكلفة وأسرع وقت فيتم تعديلها بشكل يجعل من مخرجات السياسات العامة فيها تمتاز بالنجاعة والفعالية ، بينما تتولى الأجهزة الحكومية في دول العالم الثالث عملية تقييم السياسات العامة ، مما يجعلها تمتاز بالنقص في

الفعالية والنجاعة ومؤشر ذلك الاحتجاجات التي تعرفها هذه الدول بشكل دوري نظرا لعدم استجابة السياسات العامة فيها لمتطلبات مواطنيها ومن بين هذه الدول الجزائر .

1.1 أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من كونه حاضر وبقوة في أدبيات السياسة العامة والخطاب الإعلامي والسياسي بكثرة، لذلك فهو يستحق وضع دراسة له في ميدان العلوم السياسية.

ف تقييم السياسة العامة موضوع تناولته الدراسات الغربية بإسهاب حيث تعقد له الندوات وتؤلف فيه الكتب، في المقابل فان الموضوع في الدراسات العربية توجد فيه دراسات ولكنها قليلة.

خاصة فيما يتعلق بتقوم السياسة العامة في القطاعات الحكومية حيث تزداد أهمية دراسته بشكل كبير يوما بعد يوم في الجزائر.

وعليه تحاول هذه الورقة البحثية، التطرق إلى موضوع التقييم من خلال طرح الإشكالية التالية:

ماذا نعني بتقييم السياسات العامة وما هي أبرز المعوقات التي تعرفها عملية التقييم في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

كلما كان تقييم السياسات العامة فعالا فإن ذلك يؤدي إلى ترسيخ حقيقي للحكم الراشد في الجزائر.

ولمعالجة الإشكالية السابقة قمنا باستخدام المنهج القانوني الذي يقوم على وصف الظاهرة السياسية، بغية الوصول إلى

معطيات وحقائق نستطيع من خلالها إلقاء أحكام على ظاهرة الحوكمة التي نحن بصدد دراستها.

كذلك استخدمنا مقارنة النظم التي تعالج الظاهرة عن طريق مخرجاتها، أي كشف مخرجات عملية التقييم وهل تساهم

حقيقة في تحقيق الحكم الراشد.

ولدراسة الموضوع قصد إثبات الفرضية السابقة يمكن اعتماد المحاور التالية:

● مفهوم عملية تقييم السياسة العامة

● مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بتقييم السياسة العامة

● مدى نجاعة تقييم السياسة العامة في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر

● الخاتمة.

2. مفهوم عملية تقييم السياسة العامة:

لقد تطرق العديد من الباحثين لمفهوم التقييم، حيث يعرفه كل باحث من مرجعيته التي ينطلق منها،

وعليه نحاول من خلال ما يلي التطرق لتعاريف الباحثين له.

1.2 مفهوم تقييم السياسات العامة:

قبل الإشارة إلى مفهوم التقييم ينبغي لنا تعريف السياسات العامة ويعرفها ياغي عبد الفتاح بأنها: "كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو من يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشاكل التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا". ويضيف الباحث أن تعريفه يتضمن أربعة جوانب هي:

- تتضمن السياسة العامة تجاوبا أو تفاعلا بين الحكومة والبيئة التي تحيط بها
- التصرف يعني أن السياسة العامة قد تكون شيئا آخر غير اتخاذ القرار مثال سكوت حكومة عن أمر ما وعدم اتخاذ أي قرار يخص السياسات العامة.
- الأشخاص الذين يقومون بأعمال تتعلق بالسياسة العامة يكونون إما أفرادا كالوزير أو مدير دائرة أو مؤسسة ما، أو جماعة من الأفراد كمجلس الوزراء.
- أن من يتعامل مع السياسات العامة يجب أن يكون تصرفه تصرفا يعكس من خلاله الموقف الرسمي للجهة الحكومية التي هو يمثلها (ياغي، 2010، الصفحات 5-6).

كما يمكن تعريف السياسة العامة بأنها "كل ما تختار الحكومة القيام به أو الامتناع عنه" (christofer و kevin، 2009، صفحة 3)

بمعنى أن حتى سكوت الحكومات وامتناعهم عن بعض السياسات هو عبارة عن سياسات عامة حسب الباحث توماس داي. كما تعرف السياسات العامة بأنها عبارة عن قرارات سياسية لتنفيذ البرامج الحكومية من أجل تحقيق الأهداف المجتمعية (thomas، 2015، صفحة 8).

* يعرفها ليمام سلمى بأنها:

"برنامج عام تسترشد به الحكومة لتحقيق أهدافها المتعلقة بالمجتمع، من خلال وضع استراتيجيات قطاعية تهدف للاستجابة لمطالب واحتياجات البيئة الداخلية والخارجية، تلتزم بتنفيذها بما يحقق الرضا العام والمصلحة العامة" (ليمام و بارة، 2015، صفحة 23).

* كما يورد احمد مصطفى الحسين مجموعة من التعاريف و منها:

تعريف تشارلز كوشران CHARLES COCHRAN والويس مالون ELOISE f. MALONE بأنها "تشتمل على قرارات سياسية لتنفيذ برامج عامة بغرض تحقيق أهداف اجتماعية".

وتعريف ليبسكي MICHAEL LIPSKY بأنها "قرارات الحكومة المصممة للتعامل مع المشاكل الاجتماعية حيث يكون للفعل الحكومي تأثيرا على قراراتها المستقبلية و ليس فقط على الأطراف المعنية مباشرة بالمشكلة".

يبين التعريف البعد السياسي في قرارات السياسات العامة (الحسين، 2002، الصفحات 9-10).

* ويعرف سكريفين، ومارك، وهنري وجولنس وآخرون التقييم بأنه:

"عملية حساب قيمة كل نتيجة من نتائج تطبيق شيء ما ويبدو هذا التعريف كمياً، وينبع من توجه عقلائي للجهة التي تقوم بعملية التقييم"، لكن من المعروف أن كثيراً من السياسات العامة ليست اقتصادية، وبالتالي لا يمكننا حصر التقويم بالتقييم الرسمي أو الحسابي لنتائج السياسة (ياغي، 2010، صفحة 176).

* كما يعرف التقييم بأنه: هناك العديد من تعاريف تقييم السياسات العامة ولعل من بين أهمها ما يلي:

"ينصب على تنفيذ تطبيق المشروع أو البرنامج والهدف منه الحكم على مدى التزام الجهاز التنفيذي بإتباع الخطط والبرامج والإجراءات المرسومة." (العزاوي، 2003، صفحة 116)

وعليه تشير عزاوي إلى ضرورة مقارنه ما تم رسمه من سياسات عامة مع ما تم انجازه على أرض الواقع من أجل إمكانية تقييم السياسات العامة.

وهنا ينبغي تحليل نتائج سياسة وفقاً لما تطرحه مخرجات النظام، والمخرجات هنا هي ما تفعله الحكومة أو ما يفعله النظام والنواتج هي الآثار والمضاعفات المقصودة وغير المقصودة للمخرجات، أي لما تفعله الحكومة. (العزاوي، 2003، صفحة 117)

أنه عملية التأكد من أن البرنامج قد حقق أهدافه كما هو متوقع منه وبصورة تحقق نوايا صانع السياسات (طواهرية، صفحة 6) إذن يشير التعريف السابق إلى ضرورة أن يراعي التقييم تحقيق الأهداف التي وضعها صانع القرار.

ويعرف سكريفين ومارك وهينري وجولنس وستاك التقييم:

"بأنه عملية حساب قيم كل نتيجة من نتائج تطبيق شيء ما." (صالح، صفحة 195)، أي تقدير قيمة سياسة أو أي قرار تتخذه الدولة.

كما أن عملية تقييم السياسات العامة هي عملية علمية تهدف للكشف عن الآثار المترتبة عن تنفيذ السياسات العامة ومدى ماحققته من نتائج بناءً على الأهداف المسطرة بفعالية وكفاءة، إذ أنها ترافق كل المراحل التي تمر بها السياسة العامة (طواهرية، صفحة 7).

أما التقييم لدى معجم المصطلحات الأساسية للتقييم هو تقدير منهجي لموضوعي لمشروع أو برنامج أو سياسة، ولتصميمها وتنفيذها ونتائجها كما يتضمن التقييم في بعض الحالات تحديد معايير مناسبة، وفحص الأداء في ضوء تلك المعايير. (حاج ميهوب سيدي موسى، 2019)

وعليه يمكن القول بشكل عام على أنه وبالرغم من سعي الجزائر من القيام بتقييم حقيقي للسياسات العامة يعمل على

تحقيق العدالة و المساواة ، وعلى الرغم من توفر جميع الإمكانيات المادية والبشرية إلا أن هناك الكثير من

نقاط الضعف وجب العمل على تقويمها وتحسينها من أجل تحسين مخرجات السياسات العامة

الحكومية في الجزائر، ولما لا حوكمتها لتصبح في مصاف الدول الرائدة التي استطاعت من خلال تحسين أداء المؤسسات المعنية بتقييم السياسات العامة من حوكمة قطاعاتها، كما تعرف الجزائر العديد من المعوقات التي تقف عائقا أمام تطوير عملية حوكمة تقييم السياسات العامة فيها، وذلك يفرض ضرورة إيجاد حلول فعالة على المستويات القصير و المتوسط و الطويل من أجل تطوير طرق تقييم السياسات العامة وحوكمتها في الجزائر.

ويرتبط التقييم بخطوتين أساسيتين:

- مخرجات السياسات حيث يركز التقييم على الجوانب المادية القابلة للقياس.
 - آثار السياسات بحيث يركز التقييم على دراسة آثار السياسات العامة على المجتمع ككل. (صالح، صفحة 195)
- وعليه فالتقييم يعمل على مقارنة الأهداف الموضوعية مع النتائج التي يترتب عليها تنفيذ السياسات العامة.

هناك مجموعة من النقاط التي تترتب عليها أهمية تقييم السياسات العامة ومن بينها:

- ✓ تحديد نقاط الضعف في السياسات العامة.
 - ✓ الإشارة إلى نقاط القوة في السياسات العامة.
 - ✓ تحديد الفرص الجديدة التي تمخضت عن عملية التقييم.
 - ✓ تحديد المخاطر التي تتجلى مع تحديد الفرص الجديدة.
- ونظرا للتأثير المتبادل بين بيئة السياسات العامة وعملية التقييم فان مختلف البيئات التي تتأثر بها السياسات العامة هي:
- البيئة السياسية حيث تؤثر على عملية تقييم السياسات العامة.
 - البيئة الاقتصادية والتي تتمثل أساسا في العرض والطلب.
 - البيئة الاجتماعية والتي ينبغي مراعاتها أثناء عملية لتقييم.
 - البيئة التكنولوجية والتي تختلف باختلاف الدول المتطورة منها والمتخلفة.
 - البيئة القانونية والتي تتضمن مراعاة قوانين كل بلد وغيرها.

حيث تعتبر السياسات العامة أداة شديدة الأهمية تعتمد عليها السلطات العامة لحل معضلة اقتصادية أو اجتماعية معينة أو الحصول على نتيجة يرغب بها المجتمع. (عاشي، 2016)

كما أن هناك العديد من معايير السياسات العامة ومن أهمها:

- الملائمة وتعني مدى اتساق الأهداف مع الاحتياجات والأولويات.
- الفعالية ونقصد بها مدى تحقق أهداف السياسة مع مراعاة أهميتها النسبية.
- الكفاءة وهي مقياس لمدى تحويل الموارد إلى نتائج (الزبيدي، 2017).

كما أن تقييم السياسات العامة هو الدراسة المنجزة بهدف تقدير قيمة هذه السياسة من حيث أهدافها وطرق تنزيلها على أرض الواقع، ونتائجها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية وقياس مستوى الأداء وذلك كله من أجل تقدير مدى وجاهة هذه السياسة. (intosay, 2016، صفحة 30)

2.2 خصائص السياسات العامة:

- تمتاز السياسات العامة بمجموعة من الخصائص التي وضعها الباحثون المتخصصون في ميدان السياسات العامة ومن بينها:
 - أن أية سياسة عامة تصاغ لتحقيق أهداف معينة مقصودة كما عرفها وكيلان بأنها " برنامج عمل مقصود لتحقيق قيم نهائية والقيام بتطبيقات محددة " فهي لا تشمل الأعمال العشوائية أو إمكانية المصادفة. (معمر، 2008-2009، صفحة 20)
 - من خصائص السياسات العامة أنها تأتي استجابة لحل مشكلة عامة تواجه رعايا السياسات العامة.
 - أنها ذات طابع عام وليس خاص فهي موجهة لأكبر شريحة من المجتمع بهدف تحقيق الصالح العام.
 - تتم السياسات العامة في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية، مكتوبة كانت أو غير مكتوبة. (مصطفى، 2002، صفحة 21)
 - لا تتم عملية صنع السياسات العامة في إطار النظام التنظيمي الرسمي فقط، فهناك دائما نظام غير رسمي موازي للنظام الرسمي بدرجة من الدرجات. (الحسين، 2002، صفحة 22)
 - أنها حصيلة عملية جماعية تطرح فيها الاجتهادات وتؤثر فيها الاتجاهات والإيديولوجيات مثلما تخضع للمعرفة وللأطر النظرية وللأساليب العقلانية والتقنية. (الكبيسي، 2008، صفحة 10)
 - السياسات لا تكون عامة إلا إذا كانت متوافقة مع بيئتها، وما يسودها من عقائد وآداب وقيم وثقافة ملية لمطالبها ولتطلعاتها. (الكبيسي، 2008، صفحة 11)
 - ومن ناحية أخرى تعرف الحوكمة بأنها آلية تعمل على نجاعة وفعالية السياسات و البرامج الحكومية ، كما يشير التقييم بأنه عملية تعمل على تحديد الخلل و معالجته.
- إذن يمكن القول أن التقييم هو عملية تهدف إلى حوكمة السياسات العمومية.

3.2 الجهات المعنية بتقييم السياسات العامة في الجزائر :

هناك العديد من الجهات المعنية بتقييم السياسات العامة ولعل من أهمها مايلي :

البرلمانات والتي يتواجد بها ممثلو المواطنين الذين يعملون على مناقشة وتقييم جميع السياسات العامة المنصوص عليها عبر مجموعة من الطرق التي ينص عليها القانون . المؤسسة التشريعية و التي تعتبر بمثابة الأداة الرادعة لمختلف التجاوزات التي تقع اثناء أو بعد تنفيذ السياسات العامة .

المواطن والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي توضع من أجلها مختلف ويكون تعبير المواطن ذا تأثير كبير في الدول الديمقراطية بينما يقل دوره في الدول المتخلفة ، وذلك بسبب عدم ديمقراطية العملية السياسية في الدول المتخلفة خاصة الدول الريعانية منها . ومن بين الأجهزة التي تعمل على تقييم السياسات العامة مجلس المحاسبة الذي يتمتع بالصلاحيات القانونية اللازمة لإجراء تقييم للسياسات والبرامج العمومية لاسيما بموجب أحكام المادة 72 من الأمر 20/95 المؤرخ في 17 جويلية 1995(دليل تقييم السياسات العامة، 2021، صفحة 4).

يشارك مجلس المحاسبة في تقييم فعالية الأعمال والمخططات والبرامج والتدابير التي قامت بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات الدولة أو الهيئات العمومية الخاضعة لرقابته، والتي بادرت بها السلطات العمومية على المستويين الاقتصادي والمالي بغية تحقيق أهداف المصلحة الوطنية (دليل تقييم السياسات العامة، 2021، صفحة 5).

"وإنلمسه في الواقع أن مجلس المحاسبة لم يرق بعد لبلوغ مستوى صانع القرار ، وكذا تحقيق الأهداف المسطرة والتي أنشأ من أجلها هذا الجهاز " (موساوي، 2018، ص13)

بمعنى أن مجلس المحاسبة هو من بين الأجهزة الاستشارية في الجزائر التي تعمل على تقديم تقارير دورية في مختلف البرامج و القطاعات الحكومية من أجل الكشف عن نقاط الضعف والتجاوزات في مختلف السياسات الحكومية وكشفها للرأي العام.

1.3.2 المؤسسة التشريعية:

يعمل البرلمان في الجزائر على تقييم السياسات العامة إلا أن دوره ليس له أثر كبير بسبب نقص التكوين لبعض النواب في البرلمان مما يمنعهم من تقييم مختلف السياسات العمومية بشكل يسمح بتصحيح نقاط الضعف فيها. ويقوم البرلمان في الجزائر بوظيفة رقابية، "حيث هو المسئول عن متابعة وتقييم أعمال الحكومة وحماية مصلحة الشعب ومنع الانحراف والحفاظ على الأموال العامة بحيث يعد سلطة رقابة سياسية على السلطة التنفيذية ويستطيع التحقق من مشروعية تصرفاتها وأعمالها". (ركاش، 2016، صفحة 17).

ومن الوظائف أيضا " الوظيفة السياسية (المعارضة البرلمانية) ، ويمكن التماس هذه الوظيفة في الوساطة بين المواطنين وأجهزة السلطة التنفيذية والتأثير في الرأي العام " (ركاش، 2016، صفحة 18).

2.3.2 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

"حيث تعد لجنة التقويم دوريا تقارير ودراسات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وتبرز فيها على الخصوص الأعمال التي أنجزتها السلطات العمومية بالنظر إلى الأهداف المحددة وآثارها على النشاط الاقتصادي وتلبية الطلب الاجتماعي " (عزلاوي، 2008/2007، صفحة 384)

"حيث يلعب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي دورا هاما في المجال الاستشاري خاصة من خلال التقارير والأراء

التي يقدمها للحكومة رغم ضعف أليات تأثيره على قرارات السلطة التنفيذية ، بإعتبار وظيفته استشارية فقط ". (راضية، 2018، ص163) .

إذن يعمل المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي على إصدار تقارير دورية من اجل تحديد نقاط القوة والضعف في مختلف القطاعات، إلا أن هذه التقارير عبارة عن توصيات فقط لا ترقى إلى المحاسبة والتقييم.

3.3.2 الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

"حيث سنت الحكومة الجزائرية مشروع قانون جديد، يشمل إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ومن مهامها اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون، وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الأموال العمومية، وتساهم في تطبيقها " (كحال، 2019).

" وتتولى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد القيام بإعداد برامج تحسيسية للمواطنين في شكل دورات ، من أجل توعيتهم بالأخطار الناجمة عن الفساد". (الصادق، 2019، ص37).

هناك العديد من القوانين التي وضعتها الدولة الجزائرية لتقييم السياسات العامة ومكافحة الفساد إلا أن أغلبها بقي حبرا على ورق بسبب العديد من المعوقات التي تمنع مكافحة الفساد خاصة نقص الوعي منها ووضوح القوانين بشكل يسمح بتسليط العقوبات الردعية على المتسببين في فساد مختلف قطاعات الدولة، حيث ينخر الفساد العديد من قطاعات الدولة بسبب عوامل كثيرة ومنها بيروقراطية الإدارة وانتشار الرشوة، حيث تحاول الدولة الجزائرية محاربة هذه الظواهر بنشر الوعي ووضع القوانين المحاربة لهذه الظاهرة.

3. مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بتقييم السياسة العامة:

1.3 مفهوم الحكم الرشيد:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الرشيد بأنه:

يعني ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة الشؤون على كافة المستويات، وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم (عقاقة، 2010/2009) .

كما يعرف الحكم الرشيد بأنه ذلك الحكم الذي تنتهجه قيادات سياسية شرعية، أي منتخبة بصورة نزيهة وحرّة، تشكل في سياق عملها، كوادِر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتها، وذلك في تبادل الثقة والرضا بينها وبين الرعية على أساس قيام شراكة فيما بينهما (المشاقبة و علوي، 2012، صفحة

وفي تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بعد أن قمنا بوضع تعاريف لكل من الحكم الرشيد والتقييم سوف نحاول توضيح العلاقة بينهما، والعلاقة هي أن التقييم يؤدي إلى تحقيق معايير الحكم الرشيد المختلفة وسوف نشرح من خلال الفصل التالي كيف تستطيع عملية التقييم القيام بذلك فالتقييم يؤدي إلى تكريس كل من الشفافية، المسائلة، المشاركة..

2.3. التقييم يؤدي إلى تكريس الشفافية :

فالتقييم هو عملية تؤدي إلى الوضوح في المعلومة من خلال الكشف عن نقاط قوة وضعف أية سياسية عامة، هذا الوضوح هو ما يطلق عليه مصطلح الشفافية التي تجعل المسير مجبرا على تقديم كل المعلومات المتعلقة بالبرامج الحكومية لرعايا السياسات العامة.

لذا فإن أهمية الشفافية تكمن في أنها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وهي بذلك أداة هامة جدا لمحاربة الفساد الذي يستشري خاصة في الدول النامية، حيث تتطلب الكشف عن مختلف القوانين والقواعد والأنظمة والتعليمات والمعايير والآليات بشكل عام للإقرار عمليا بالمسائلة والمحاسبة في حالة عدم احترام أو مراعاة تلك الآليات والقواعد. (الوليد، 2009، صفحة 273)

الشفافية أصبحت اليوم مفهوما تتبناه العديد من المنظمات الدولية وتفرضه على جميع الدول، ولو أن تطبيقها في الدول الديمقراطية أكثر مما هو عليه في دول العالم الثالث فمن خلال وسائل التكنولوجيا تستطيع في الدول الديمقراطية الوصول إلى أية معلومة حول أي برنامج أو فعل حكومي بينما يتسم الأمر في دول العالم الثالث بالغموض والضبابية.

فالتقييم أداة لتكريس الشفافية التي تعني أن القرارات المتخذة وتنفيذها يتم وفقا للقوانين والإجراءات السارية التي تكون أصلا قد وضعت بمشاركة عامة أو على الأقل واسعة. (المشاقبة و علوي، 2012، صفحة 62)

فالتقييم يعكس نقاط الضعف ويوضحها للرأي العام لكي يفسر له أن كانت هاته السياسات العامة تتسم بالنجاعة أو العكس، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى الكشف عن أن التسيير ضعيف بالنسبة للسلطة السياسية في معالجة حاجيات ومطالب المواطنين.

جداول متعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر :

الجدول 1 : مؤشر الفساد في العالم...ترتيب الدول العربية

الدول	الامارات	قطر	السعودية	عمان	الاردن	تونس	البحرين	المغرب	الكويت	الجزائر
الترتيب	21	30	51	56	60	74	77	80	85	106

المصدر : <https://www.alhurra.com/archive/2020/01/23>

يشير الجدول رقم 1 إلى ترتيب العربية وفقا لمؤشر الفساد في العالم، حيث جاءت الإمارات في المرتبة الواحد والعشرين، ودولة تونس في المرتبة الرابعة والسبعين، كما احتلت المغرب المرتبة الثمانين، والجزائر في المرتبة 106، وعليه يوضح مؤشر الفساد في العالم مدى تفشي الفساد في الجزائر ودليل ذلك ترتيبها في جدول مؤشر الفساد في العالم.

3.3 التقييم يساعد على المسائلة التي تعمل على تحقيق الحكم الرشيد :

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسائلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم... وتتطلب المسائلة وجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية. (الوليد، 2009، صفحة 279)

إن التقييم يعمل على ترسيخ فكرة المسائلة التي تعتبر من المؤشرات المرتبطة بالحكم الرشيد، فالتقييم الحقيقي هو الذي ينتج توصيات ملزمة يستطيع من خلالها المواطن مسائلة حكومته عن البرامج التي قامت بها وهل ناجحة أم لا. وقد عرف البعض المسائلة بأنها واجب للمسؤولين، مهما كانت مناصبهم وبغض النظر عن الطريقة التي وصلوا بواسطتها للحكم، في وضع تقارير دورية عن عملهم وإنجازاتهم والصعوبات التي أعاقت نجاحاتهم وتقديمها إلى المواطنين. (المشاقبة و علوي، 2012، صفحة 64)

الجدول 2 :مؤشر الفساد في العالم...ترتيب الجزائر من 2007 حتى 2016

السنة	عدد الدول	الدرجة	الرتبة
2007	180	3.0 من 10	99
2008	180	3.2	92
2009	180	2.8	111
2010	178	2.9	105
2011	183	2.9	112

105	34من100	176	2012
94	36	183	2013
100	36	175	2014
88	36	168	2015
108	34	176	2016

المصدر: سارة بوسعيد، عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته، جوان 2008، ص 317.

يوضح الجدول رقم 2 ترتيب الجزائر في مؤشر الفساد في العالم بين سنة 2007 وسنة 2016، حيث احتلت سنة 2007 المرتبة 99، ثم احتلت سنة 2011 المرتبة 112، وكان ترتيبها سنة 2014 في المرتبة 100، وعرفت سنة 2016 ترتيب الجزائر في المرتبة 108، وعليه يشير الجدول إلى أن الجزائر احتلت مراتب تعكس الفساد الذي تعرفه وذلك وفقا لمؤشر الفساد في العالم.

4.3. التقييم أداة لتكريس المشاركة:

فالتقييم عملية من خلالها يتم تحديد مشاركة المواطنين وجماعات الضغط على حد سواء، بحيث يمكن التنبؤ بسياسة الحكومة تجاه موضوع معين (القريوتي، 2005، صفحة 356).

التقييم هو عملية يستطيع المواطن من خلالها التعبير عن رأيه في مدى نجاعة السياسات العامة، فهو أساس أية سياسة عامة لأنه المعني بها، فرضا المواطن أصبح متغيرا رئيسيا في كل الدول.

إن تقييم السياسات العامة يتضمن عدة فواعل رسمية وغير رسمية، حيث تسمح للمواطنين أن يمارسوا تأثيرا كبيرا على القرارات التي تؤثر في حياتهم. (عقابة و البلي، توزيع السلطة من منظور السياسات العامة التشاركية، 2015)

وكلما ازداد مستوى المشاركة عظمت السلطة التي يتمتع بها الأفراد (ابو كريم، 2008، صفحة 61) فذلك يساعد الأفراد على إسماع رأيهم حول مختلف السياسات العامة فيبينون مواطن القوة ونقاط الضعف من أجل إيصال صوتهم إلى المؤسسات الحكومية من أجل إما تطوير السياسات العامة أكثر فأكثر وإما تصحيح الخلل الذي تم التعبير عنه من قبل المواطنين.

الجدول 3 : رقم تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003/2017

السنة	الرتبة	النقطة
2004	97	2.7
2005	97	2.8

3.1	84	2006
3	99	2007
3.2	92	2008
2.8	111	2009
2.9	105	2010
2.9	112	2011
3.4	105	2012
3.6	94	2013
3.6	100	2014
3.6	88	2015
3.4	108	2016
3.3	112	2017

المصدر: بوراس بودالية، جميلة قدودو، واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر، 2018، ص58.

يوضح الجدول رقم 3 وهو جدول تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003/2017، النقاط التي تحصلت عليها الجزائر، حيث عرفت سنة 2004 تنقيط الجزائر ب 2.7، وفي سنة 2011 عرفت الجزائر تنقيط 2.9، وارتفعت سنة 2017 إلى 3.3، وعليه يوضح الجدول مدى تفشي الفساد في الجزائر حيث يكون تنقيط الجزائر بين 2.7 و 3.3 حسب جدول مؤشر مدركات الفساد.

4. مدى نجاعة تقييم السياسة العامة في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر:

يتضح لنا أن هناك العديد من معوقات عملية تقييم السياسات العامة، والتي تشكل صعوبة أمام تفعيل مبادئ الحكم الرشيد على أرض الواقع.

1.4. أبرز معوقات تقييم السياسات العامة لتفعيل الحوكمة:

- غياب بنك للمعلومات وصعوبة الحصول على المعلومة (اندرسون، 2007، صفحة 201)، حيث لا تتوفر الجزائر على مراكز تقدم معلومات حقيقية عن كامل القطاعات بغية الوصول إلى مستوى عال من الحكمانية.

- التقييم كواقع هو عبارة عن مؤسسات تقدم توصيات وليست تقارير ملزمة وأكبر دليل على تقارير مجلس المحاسبة التي تبقى حبرا على ورق رغم كل ما تقدمه من تقارير جيدة.
- عدم كفاءة النخب المسيرة للقطاعات على مستوى الجزائر، فمنذ 1962 والجزائر تشكو من عدم نجاعة السياسات المتخذة رغم كل الإمكانيات المادية والمالية التي صرفت على مختلف البرامج الحكومية
- غياب الشفافية، وهذا ما يجعل الغموض محيطا دائما بعملية تقييم السياسات العامة.
- غياب سياسة العقاب والتي شجعت على تفشي الفساد بدل تفعيل الحوكمة.
- غياب معارضة قوية تمتلك أدوات تسمح لها بالقيام بعملية تقييم السلطة الحاكمة.
- ضعف دور الرأي العام نظرا لهشاشة تنظيمات المجتمع المدني.
- ضعف البرلمان كوسيلة تقييمية للعديم من الأسباب المتعلقة بالنظام الرئاسي والملكي
- عدم تفعيل دور مراكز البحث كآلية للتقييم تقوم على منافسة حقيقية وحتما ستكون هاته المراكز تابعة للقطاع الخاص.
- أن كثيرا من المشكلات والسياسات الحكومية معقدة ويصعب تعريفها أو تحديدها بشكل واضح أو جمع معلومات وافية عنها، كما أن بعض من يدعي قدرته على تقييم السياسات العامة هو في الحقيقة غير مؤهل لهذا العمل وبالتالي هو عاجز عن التقييم بطريقة علمية. (ياغي، 2010، صفحة 200)
- يبدو أن المشكل الرئيسي الذي يعرقل عملية الوصول بتقييم السياسات إلى حوكمة شاملة هو نقص كفاءة العنصر البشري الذي لا يزال غير قادرا على مواكبة بقية الدول الصاعدة التي استطاعت بفضل التقييم الحقيقي لواقع دولها من تطوير سياساتها لتتوافق مع معايير الحوكمة التي تضعها المؤسسات الدولية.
- عدم الاعتماد بشكل كبير على التكنولوجيا التي فرضتها العولمة وذلك بسبب العديد من الأسباب التي جعلت الجزائر لا ترتق إلى عصرنة قطاعاتها عن طريق إدخال التكنولوجيا إلى مختلف المؤسسات المعنية بصنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة مما جعلها متأخرة جدا في هذا الجانب الذي يعد عاملا رئيسيا يساهم في ربح الكثير من الوقت وبأقل تكلفة وأسرع وقت، كما يساهم في تحديد نقاط الضعف ومواطن الخلل التي تسهل على الحكومة القيام بعلاجها دون تبذير الأموال وتضييع الوقت.

2.4. سبل معالجة معوقات تقييم السياسات العامة لتجسيد الحوكمة:

- ✓ التأكيد على ضرورة توفر الإرادة السياسية باعتبارها المدخل الرئيسي لحوكمة السياسات العامة في الجزائر.
- ✓ تأمين مشاركة المواطن المحلي في اتخاذ القرار يجعل دور الجمعيات الأهلية لا يقتصر على الطابع التشاوري. (خروفي، 2011/2012، صفحة 150)
- ✓ ضرورة إدخال التكنولوجيا إلى مجال تقييم السياسات العام هذا من شأنه تكريس الشفافية التي أصبحت اليوم مطلبا أساسيا للمواطنين في الدول النامية عامة وفي الجزائر خاصة.

- ✓ على الحكومة أن تسهل للمواطنين أو ممثليهم الحصول على المعلومات الكافية، بل تتعداه إلى معرفة السياسات والتوجهات والاطلاع عليها، وهو نوع من أنواع الرقابة على العمل الحكومي، يمارسه المواطنون من خلال السلطة التشريعية والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني بكافة أنواعها. (ابو كريم، 2008، صفحة 109)
- ✓ جعل التقارير التي تقوم به المجالس الاستشارية مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومجلس المحاسبة تقارير ملزمة يحال المتورطون فيها على العدالة.
- ✓ ضرورة تكون العنصر البشري من أجل إدارة مؤسسات تعمل على تقييم السياسات العامة بغية الوصول بذلك إلى مستوى حوكمة السياسات العامة.
- ✓ العمل على توعية المواطنين بضرورة المشاركة في صنع وتقييم السياسات العامة فهم المعنيون بمخرجات السياسات الحكومية.
- ✓ الاستعانة بالتجارب الأجنبية والاستفادة منها للخروج بنموذج لتقييم وحوكمة السياسات العامة يرقى الى المعايير الدولية.
- ✓ ضرورة الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى تحقيق مؤشرات الحكم الراشد خلال فترة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- ✓ ضرورة التعاون بين الجامعات والمواطنين والمؤسسات الحكومية من أجل العمل على نجاح عملية تقييم السياسات العامة.

5. خاتمة :

وفي الأخير يمكن القول بشكل عام على أنه وبالرغم من سعي الجزائر من القيام بتقييم حقيقي للسياسات العامة يعمل على تحقيق العدالة و المساواة ، وعلى الرغم من توفر جميع الإمكانيات المادية والبشرية إلا أن هناك الكثير من نقاط الضعف وجب العمل على تقويمها وتحسينها من اجل تحسين مخرجات السياسات العامة الحكومية في الجزائر ولما لا حوكمتها لتصبح في مصاف الدول الرائدة التي استطاعت من خلال تحسين أداء المؤسسات المعنية بتقييم السياسات العامة من حوكمة قطاعها ، كما تعرف الجزائر العديد من المعوقات التي تقف عائقا أمام تطوير عملية حوكمة تقييم السياسات العامة فيها ، وذلك يفرض ضرورة إيجاد حلول فعالة على المستويات القصير و المتوسط و الطويل من أجل تطوير طرق تقييم السياسات العامة وحوكمتها في الجزائر، كذلك على الحكومة الجزائرية تخصيص مورد مالي لتطوير الأداء التقييمي في الجزائر ، بالإضافة إلى تكوين المورد البشري الفعال القادر على تقديم الخدمات بواسطة الإدارة الالكترونية في مجال حوكمة تقييم السياسات العامة بأقل تكلفة وأسرع وقت .

وعليه نستنتج أن:

-هناك العديد من التعاريف التي وضعها الباحثون لمفهوم الحوكمة والتقييم.

- كما وجدنا هناك العلاقة بين تقييم السياسات والتي يؤدي تفعيل معاييرها إلى حوكمة السياسات العامة في الجزائر.
- كما وضعنا أن هناك العديد من المعوقات التي تقف حائلا أمام حوكمة قطاعات السياسات العامة في الجزائر.
- وكتوصيات كذلك على الحكومة الجزائرية:
- تخصيص مورد مالي لتطوير الأداء التقييمي في الجزائر.
- بالإضافة إلى تكوين المورد البشري الفعال القادر على تقديم الخدمات بواسطة الإدارة الالكترونية في مجال حوكمة تقييم السياسات العامة بأقل تكلفة وأسرع وقت.
- أيضا دراسة التجارب الأجنبية ومحاولة تبنيها على التجربة الجزائرية.
- وأخيرا إرسال باحثين إلى الدول المتقدمة في مجال تقييم وحوكمة السياسات بغية الاستفادة من تجاربهم وتطبيقها في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

• الكتب:

- ابو كرم احمد فتحي، (2008). الشفافية والقيادة في الادارة، عمان دار الحامد.
- اندرسون جيمس، (2007). صنع السياسات العامة، تر: الكبسي عامر، عمان: دار المسيرة .
- الحسين احمد مصطفى، (2002). مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- العزاوي وصال، (2003). مبادئ السياسة العامة، عمان: دار أسامة للنشر.
- قريوتي محمد قاسم، (2005). رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، عمان: جامعة الكويت.
- الكبسي عامر خضير، (2008). السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
- ليمام سلمة، بارة سمير، (2015). صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم، والمنهجية والبيئة (حالة الجزائر)، عمان: دار مجدلاوي.
- المشاقبة امين عواد، علوي المعتصم بالله، (2012). الاصلاح السياسي والحكم الرشيد، الاردن : دار حامد للنشر، .
- الوليد بشار يزيد، (2009). المفاهيم الادارية الحديثة، عمان: دار الراية.
- ياغي عبد الفتاح، (2010). السياسات العامة: النظرية والتطبيق. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- رسائل الماجستير:
- خروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2012.
- العقاقبة عبد العزيز، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر -مدينة باتنة نموذجا -، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2010.
- معمر عمار، إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر، ملخص رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008-2009.

● المجالات المحكّمة

- صالحى، أسماء. (ب س ن). تقييم السياسات العامة بين الاستخدام النوعي والكمي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد1، الجزائر.
- طواهرية، منى. (ب س ن). تقييم السياسات العامة بحث في المفهوم والآليات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
- حاج ميهوب سيدي موسى عقيلة، (2019)، مضامين عملية تقييم السياسات العامة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 2، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
- عقاقبة عبد العزيز، البلي مسعود، (2015)، توزيع السلطة من منظور السياسات العامة التشاركية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

● مواقع الانترنت:

- ماجد بربريس وآخرون، الحكم الراشد والياته لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية، تاريخ النشر: 2018،
file:///C:/Users/ALIKS/Downloads/60571913.pdf، تاريخ التصفح: 2020-02-13.
- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تقرير الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية،
يوليو 2016، https://www.intosaicommunity.net/wgeppp/wp-content/uploads/2019/08/INTOSAI-GOV-9400_AR.pdf، 2021/01/28.
- عاشي، الحسن، ديوان، <https://carnegie-mec.org/2014/03/11/ar-pub-54909>، ساعة الاطلاع 18/01،
يوم الاطلاع 2021/02/10.
- الزبيدي، عدنان عبد الامير مهدي، تاريخ النشر: 17/08/2017، <https://democraticac.de/?p=48534>، 2021/01/28.

تقرير:

- تقرير مجلس المحاسبة الجزائر، دليل تقييم السياسات العمومية.
المراجع الأجنبية:

-kevin smith and christofer larimer..the public policy theory primer usa westview press
2009 p3
-thomas birkland an introduction to the policy process usa routledge 2015 p8